



Qintar Journal for Humanities and Applied Sciences Economic and entrepreneurship studies series

الدور التنموي للتمويل الإسلامي وأثره في تحقيق الاستدامة

الدكتور: إبراهيم حسن الزواهرة

باحث مختص في إدارة المشاريع الصغيرة-الأردن

تاريخ ارسال الدراسة 15/11/2025 تاريخ قبول الدراسة 18/12/2025 تاريخ النشر 30/12/2025

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل نظري وتأصيلي للدور التنموي الجوهرى للتمويل الإسلامي وأثره في تحقيق الاستدامة الشاملة للمجتمعات. تتبّع مشكلة الدراسة من محدودية المنظور المالي التقليدي في معالجة فجوات التنمية والأزمات الهيكلية الناجمة عن انفصال القطاع المالي عن الاقتصاد الحقيقي. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الاستنابطي لتفكيك المركبات الفلسفية للتمويل الإسلامي، المتمثلة في عقيدة الاستخلاف ومنطق العمارة، وربطها بمؤشرات الاستدامة المعاصرة. وتوصلت الدراسة إلى نتائج جوهرية، أبرزها: أن التمويل الإسلامي يمتلك حصانة بنوية ضد التقلبات المالية نتيجة ارتباطه العضوي بالأصول الإنتاجية وقادرة المشاركة في المخاطر (الغنم بالغرم). كما أكدت النتائج أن الأدوات الاستثمارية (المشاركات والصكوك) والقطاع الثالث (الزكاة والوقف) تمثل رافع استراتيجية لتحقيق العدالة التوزيعية والتمكين الاجتماعي، وتحث الدراسة بضرورة دمج الصيرفة الإسلامية كشريك استراتيجي في الخطط التنموية الوطنية، مع تعزيز إطار الحكومة الشرعية المستقلة لضمان توجيه الائتمان نحو القطاعات الحقيقة المحققة للاستدامة.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، التنمية المستدامة، الاقتصاد الحقيقي، الحكومة الشرعية، الصكوك الإسلامية، العدالة التوزيعية.

Title: The Developmental Role of Islamic Finance and Its Impact on Achieving Economic and Social Sustainability for Communities: A Theoretical and Analytical Vision.

Abstract :This study aims to provide a comprehensive theoretical and analytical exploration of the essential developmental role of Islamic finance and its impact on achieving comprehensive sustainability for societies. The research problem stems from the limitations of conventional financial systems in addressing development gaps and structural crises caused by the decoupling of the financial sector from the real economy. The study adopts a descriptive-analytical and deductive approach to deconstruct the philosophical foundations of Islamic finance—represented by the concepts of Istikhlaf (Stewardship) and Imarah (Earth's Prosperity)—and link them to contemporary sustainability indicators. The findings indicate that Islamic finance possesses structural immunity against financial instability due to its organic link to productive assets and the principle of risk-sharing (Profit and Loss Sharing). Furthermore, the results confirm that investment instruments (such as Musharakah and Sukuk) and the third sector (Zakat and Waqf) serve as strategic levers for achieving distributive justice and social empowerment. The study recommends integrating Islamic banking as a strategic partner in national development plans while strengthening independent Sharia governance frameworks to ensure that credit is directed toward real sectors that foster long-term sustainability.

Keywords: Islamic Finance, Sustainable Development, Real Economy, Sharia Governance, Islamic Sukuk, Distributive Justice.

المقدمة

تعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية الغاية الأساسية التي تسعى إليها المجتمعات الإنسانية المعاصرة، وهي المحرك الأساسي لاستقرار الدول ورفاهية الشعوب، غير أن المتأمل في المسارات التنموية التقليدية التي سادت العقود الماضية، يلحظ أنها غالباً ما اصطدمت بأزمات هيكلية حادة ناتجة عن خلل بنوي في جوهر النظام المالي السائد؛ ألا وهو انفصال القطاع المالي عن الاقتصاد الحقيقي، لقد أدى التوسيع المفرط في أدوات المديونية والمتجارة بالديون والمخاطر إلى تحول المال من وسيلة لخدمة الإنتاج إلى غاية في ذاته، مما خلق فجوات تضخمية واحتلالات في توزيع الثروة، أدت بدورها إلى تقويض ركائز الاستدامة (لميني، 2020).

وفي هذا السياق المضطرب، يبرز التمويل الإسلامي ليس كبديل تقني فحسب، بل كمنظومة قيمية واقتصادية متكاملة لا تعمل في فراغ عقائدي أو تجريد نظري، إن الصيرفة الإسلامية تستند إلىخلفية فلسفية رصينة تسعى لتحقيق مفهوم العمارة بمفهومه الشامل، وهو المفهوم المستمد من قوله تعالى: «هو أنشاكم من الأرض واستعمركم فيها»، إن هذه الآية الكريمة تمثل الدستور التنموي للفكر الإسلامي؛ فهي تفرض على المصرفية الإسلامية مسؤولية تتجاوز الربحية المادية المجردة، لتشمل النهوض بجميع جوانب الحياة المادية والروحية، وضمان إعمار الأرض بما يحقق النفع العام (لميني، 2020) وببناء عليه، فإن المصادر الإسلامية بحكم طبيعتها البنوية ليست مجرد أوعية ادخارية أو وسطاء ماليين بالمعنى التقليدي، بل هي مؤسسات استثمارية تنموية تهدف في مقامها الأول إلى تحقيق الرفاه الإنساني وبناء قوة الأمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية (الفتلاوي والساعدي، 2022).

إن الميزة التنافسية التي يمنحها التمويل الإسلامي لمسار التنمية المستدامة تكمن في الحصانة الذاتية ضد التقلبات والفقاعات المالية، فبينما يعتمد النظام التقليدي على توليد النقود من النقود عبر آلية الفائد، يشترط النظام الإسلامي وجود أصل عيني أو منفعة حقيقة خلف كل عملية تمويل، هذا الارتباط العضوي بين المال والنشاط الإنتاجي Asset-backed Financing (يضم تووجه السيولة نحو قطاعات حيوية مثل الزراعة والصناعة والبنية التحتية، مما يساهم في الحد من كارثة التضخم التي أثقلت كاهل الاقتصاديات النامية (لميني، 2020)).

وعلى صعيد الاستدامة الاجتماعية، يقدم التمويل الإسلامي نموذجاً فريداً يرتكز على العدالة التوزيعية والمشاركة في المخاطر، إن قاعدة الغنم بالغرم لا تضمن فقط توزيعاً عادلاً للأرباح، بل تضمن أيضاً تكافف الممول والمستثمر في مواجهة المخاطر، مما يحفز المؤسسات المالية الإسلامية على تقديم الدعم الفني والإداري لشركائها لضمان نجاح المشاريع واستدامتها (بوهرين، 2023)، هذا التوجه يبرز بوضوح في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة(SMEs)، التي تمثل العمود الفقري لاقتصاديات العالم؛ حيث يقدم التمويل الإسلامي حلولاً ابتكارية تعتمد على كفاءة التدفقات النقدية والجدوى الإنتاجية بدلاً من التشدد في الضمانات العينية المرهقة، مما يساهم في تمكين الفئات النشطة اقتصادياً وتحويلها من خانة الإعاقة إلى خانة الإنتاج (ملحم، 2024).

علاوة على ذلك، فإن الرابط بين التمويل الإسلامي والتنمية المستدامة هو تلاقي حتمي بين نظام قيمي وبين ضرورة اقتصادية عالمية. فالتنمية المستدامة في جوهرها هي تطوير لتنوع الحياة البشرية دون الإضرار بالبيئة أو حقوق الأجيال القادمة، وهو ما يتسق تماماً مع مقاصد الشريعة الإسلامية (Maqasid al-Sharia). فمقصد حفظ المال يقتضي تنميته وتداوله ومنع تركه دولة بين الأغنياء، ومقصد حفظ النسل يفرض حماية الموارد الطبيعية والمالية للأجيال القادمة، مما يجعل التمويل الإسلامي نظاماً مستداماً بالفطرة (الشبول، 2014).

إن أهمية هذا البحث تكمن في تقديم رؤية علمية تحليلية تتجاوز الوصف السطحي لعمليات الصيرفة الإسلامية، لتفصيل في كيفية تحويل أدواتها (المشاركات، والصكوك، والتمويل الأصغر، والوقف) إلى محركات فعلية للتنمية القومية. وتبرز في هذا الصدد الحاجة الملحة لتأصيل الدور التنموي للتمويل الإسلامي في ظل الأزمات المالية العالمية والديون السيادية التي أرهقت ميزانيات الدول؛ حيث تقدم الصكوك الإسلامية، على سبيل المثال، أداة استراتيجية لتمويل البنية التحتية والمشاريع الضخمة دون الورقة في فح الفوائد المركبة، مما يساهم في بناء أصول حقيقة تخدم الأجيال الحالية والمستقبلية (بن زيدان، 2020).

بناءً على هذا التصور الكلي، تأتي هذه الدراسة لمناقشة التداخل العميق بين الفلسفة العقدية للتمويل الإسلامي وبين المتطلبات الاقتصادية المعاصرة لتحقيق الاستدامة الشاملة. وسنحاول من خلال هذا البحث الإجابة على التساؤلات الجوهرية حول قدرة التمويل الإسلامي على ردم الفجوة بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكيف يمكن للأطر الرقابية والحكومة الشرعية المستقلة أن تعزز من فاعلية هذا الدور التنموي، وتتضمن عدم انحراف المؤسسات المالية عن مقاصدها السامية في ظل بيئة اقتصادية متغيرة ومعقدة.

مشكلة البحث: على الرغم من المزايا النظرية المتعددة للتمويل الإسلامي، إلا أن هناك فجوة تظهر أحياناً بين الفلسفة العقائدية وبين الممارسة التطبيقية في بعض المؤسسات التي قد تمثل نحو صيغ التمويل القائمة على المدانية القصيرة الأجل (المدانية الاستهلاكية) على حساب التمويلات الاستثمارية التنموية الطويلة الأجل. وتكون المشكلة الرئيسية في السؤال التالي: إلى أي مدى تساهم آليات التمويل الإسلامي الأصلية في تحقيق ركائز التنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية) للمجتمعات، وما هي الأطر الفلسفية والتطبيقية التي تضمن تحويل هذه المؤسسات من مجرد وسطاء ماليين إلى شركاء تنمويين فاعلين؟

أهمية البحث: تتبثق أهمية هذا البحث من ثلاثة محاور جوهرية:

1. **المحور التأصيلي:** عبر الرابط بين مفهوم العمارة الإسلامية ومفهوم الاستدامة المعاصر، مما يقدم إطاراً فكرياً لصناعة القرار الاقتصادي.
2. **المحور التنموي:** من خلال تحليل دور الصكوك والتمويل الأصغر في سد الفجوات التمويلية في قطاعات الاقتصاد الحقيقي (الزراعة، الصناعة، الإسكان).

3. المحور الرقابي: عبر التأكيد على دور الحكومة الشرعية في ضمان الالتزام بالمقاصد التنموية، مما يعزز ثقة المودعين والمستثمرين ويحقق الاستقرار المالي.

أهداف البحث: يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تأصيل الدور التنموي للمصارف الإسلامية كأداة للموازنة بين الأبعاد المادية والروحية والاجتماعية.
2. تحليل أثر أدوات التمويل الإسلامي (الصكوك والمشاركات والتمويل الأصغر) في تمويل الاقتصاد الحقيقي والحد من التضخم.
3. فحص العلاقة بين مقاصد الشريعة وركائز التنمية المستدامة (البشرية، البيئية، والاقتصادية).
4. استشراف مستقبل التمويل الإسلامي كشريك استراتيجي في الخطط التنموية الوطنية للدول.

منهجية البحث: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال مراجعة الأدبيات الاقتصادية والفقهية الحديثة، وتحليل التقارير الصادرة عن المؤسسات المالية الإسلامية، مع الربط الاستنابطي بين القواعد الشرعية والمؤشرات التنموية المعاصرة، بغية الوصول إلى رؤية تحليلية شاملة تخدم أغراض الدراسة وتجيب على تساؤلاتها.

المبحث الأول: المركبات الفلسفية للتنمية في الفكر الاقتصادي الإسلامي

يمثل الفكر الاقتصادي الإسلامي منظومة متكاملة لا تنفصل فيها القيم الأخلاقية عن الغايات المادية. فبينما ترتكز النظريات التنموية الوضعية على فكرة تعظيم المنفعة الفردية كمحرك أساسي للنمو، يطرح الإسلام رؤية كلية تجعل من النشاط الاقتصادي وسيلة لتحقيق غاية أسمى وهي الخلافة في الأرض. إن التنمية في هذا السياق ليست مجرد زيادة في الأرقام المحاسبية أو معدلات الناتج المحلي، بل هي عملية تزكية شاملة تمتد لتشمل الفرد والمجتمع والبيئة.

المطلب الأول: عقيدة الاستخلاف ومنطق العمارة (رؤبة تأصيلية)

تعتبر عقيدة الاستخلاف حجر الزاوية والقاعدة الصلبة التي تنطلق منها التنمية في التصور الإسلامي. إن المال في الفكر الإسلامي ليس ملكية مطلقة للفرد يتصرف فيها بهواه، بل هو مال الله ووضعهأمانة في يد الإنسان، وهو ما تؤكده القاعدة الأصولية بأن الملكية في الإسلام ملكية وظيفة لا ملكية استبداد. وبموجب هذا المبدأ، يصبح الإنسان مستخلفاً لإدارة هذه الموارد بما ينفع المجتمع ويحقق مراد الخالق (بسيلوني، 1988).

1. التحول من السعي المادي إلى الوظيفة العبادية: يؤكد الباحثون أن مبدأ الاستخلاف يحول النشاط التنموي من سعي مادي مجرد، قد يطغى فيه الجشع على المصلحة العامة، إلى وظيفة عبادية تتلزم بالضوابط الأخلاقية والشرعية. فالناجر أو المستثمر أو المصرفي في النظام الإسلامي لا يسعى للربح فقط، بل يسعى للامثال لأمر الله في

تنمية المال بالحق وتجنب الباطل. هذا المنظور يفرض قيوداً ذاتية تمنع ممارسة الأنشطة الضارة بالمجتمع مثل الاحتقار، أو المتاجرة بالسلع المحمرة، أو الاستغلال عبر الربا (لمريني، 2020)

2. منطق العمارة والتحسين النوعي للحياة: يرتبط مفهوم العمارة المستمد من قوله تعالى: «هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرْكُمْ فِيهَا» بالتحسين النوعي للحياة الإنسانية. فالعمارة في الإسلام تعنى البناء والزراعة والصناعة وتطوير سبل العيش بما يحافظ على التوازن الذي أراده الله للكون. إن منطق العمارة يرفض التنمية التي تؤدي إلى تدمير البيئة أو استنزاف الموارد، بل يدعو إلى إعمار الأرض عبر الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة (لمريني، 2020) وبذلك، تصبح المصارف الإسلامية أدوات لتمويل العمارة الحقيقية التي تبني المصانع وتستصلاح الأرضي، بدلاً من العمارة الوهمية القائمة على تدوير الديون والمضاربات المالية التي لا تضيف قيمة حقيقة للاقتصاد.

3. التنمية المستدامة كأثر للاستخلاف: إن الاستخلاف يفرض على الجيل الحالي إلا ينظر للموارد كغنيمة يستملها بالكامل، بل كأمانة يجب تسليمها للأجيال القادمة وهي في حالة أفضل. هذا هو الجوهر الفلسفى لما يسمى اليوم بـ التنمية المستدامة؛ حيث يلزم الفكر الإسلامي الفرد والمجتمع بمراعاة حقوق المستخلفين القادمين، مما يمنع السياسات الاقتصادية قصيرة النظر التي تضحي بالمستقبل من أجل ربح آني (لمريني، 2020)

المطلب الثاني: مقاصد الشريعة كإطار مرجعي للاستدامة الشاملة

لا تكتمل الرؤية التنموية الإسلامية إلا بالرجوع إلى مقاصد الشريعة، وهي الغايات السامية التي جاء التشريع لتحقيقها، والمتمثلة في حفظ الضرورات الخمس: الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال. إن هذه المقاصد تمثل الدستور التنموي الذي يوجه بوصلة الاستدامة في المجتمعات الإسلامية.

1. **حفظ المال ودوره في الرواج الاقتصادي:** يعد مقصود حفظ المال ركيزة أساسية في التنمية؛ فالحفظ في الإسلام لا يعني الحبس أو الاكتناز، بل يعني حماية المال من الضياع وتنميته عبر الاستثمار المنتج (الثمير). تقتضي مقاصد الشريعة أن يكون المال متداولاً ورائحاً بين أفراد المجتمع، وهو ما يعبر عنه القرآن الكريم بقوله: «كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ». إن منع تركز الثروة في يد فئة قليلة هو الضمانة الحقيقية لعدم حدوث خلل في التوزيع، وهو ما تسعى إليه التنمية المستدامة عبر مفهوم النمو الشامل (الفتلاوى والساعدي، 2022).

2. **حفظ النسل والعدالة التوزيعية بين الأجيال:** يمثل مقصود حفظ النسل أحد أقوى الروابط الفلسفية مع مفهوم الاستدامة المعاصر. إن حفظ النسل يفرض على واضعي السياسات الاقتصادية والمالية ضرورة ضمان استدامة الموارد للأجيال القادمة. وهذا يقتضي أمرين جوهريين (الشبول، 2014):

• الاستدامة البيئية: منع استنزاف الطبيعة وتلوثها، لأن ذلك يهدد حق الأجيال القادمة في حياة كريمة.

• الاستدامة المالية: رفض إثقال كاهل الشعوب القادمة بالديون السيادية والفوائد المركبة الناتجة عن النظام الربوي، فالتمويل الإسلامي القائم على المشاركة لا يترك وراءه ديوناً ميتة، بل يترك أصولاً إنتاجية حية (الفتلاوي والساعدي، 2022).

3. التكامل بين المقاصد والتنمية البشرية: إن حفظ النفس والعقل يوجه التمويل الإسلامي نحو قطاعات التعليم والصحة والبحث العلمي. فالتنمية المستدامة لا تقوم إلا على إنسان مؤهل ومعافى. وبذلك، فإن المصرفية الإسلامية حين تساهم في تمويل هذه القطاعات (عبر الأوقاف أو الاستصناع أو الصكوك)، فهي لا تمارس عملاً خيراً فحسب، بل تمارس وظيفة مقاصدية جوهرية تضمن بقاء الإنسان كقوة فاعلة في عمارة الأرض (الشبول، 2014)

المبحث الثاني: المنطق الاقتصادي للتمويل الإسلامي وتحفيز الإنتاج

لا يكتفي التمويل الإسلامي بتقديم صيغ بديلة للتمويل التقليدي، بل هو يطرح منطقاً اقتصادياً مغايراً يهدف إلى إعادة هيكلة العلاقة بين رأس المال والنشاط الإنتاجي. في بينما يعاني النظام المالي العالمي مما يسمى التوسيع المالي المفرط (Financialization) الذي أدى إلى تضخم حجم الرموز المالية (الديون والمشتقات) مقابل السلع والخدمات الحقيقة، يفرض التمويل الإسلامي تلازمًا حتمياً بين حركة المال وحركة الاقتصاد الحقيقي، مما يجعله محركاً أساسياً للإنتاج والاستقرار.

المطلب الأول: مبدأ الارتباط بالأصول (Asset-Based Financing) وتحقيق الاستقرار النقدي

تكمن الميزة التنافسية الكبرى للصيغة الإسلامية في واقعيتها الاقتصادية، فهي ترفض أن يكون المال مادة للمتاجرة لذاته، بل تشرط أن يكون وسيلة لتبادل السلع والخدمات أو إنتاجها.

1. كبح التضخم عبر التوازن بين النقد والسلع: في النظام المصرفي التقليدي، يتم خلق الائتمان (الديون) بمجرد قيود محاسبية تمنح المقرض سبولة نقدية دون اشتراط توجيهها للإنتاج فعلي، مما يؤدي إلى نمو المعروض النقدي بمعدلات تفوق نمو الناتج المحلي، وهو المحرك الأساسي للتضخم. أما الصيغة الإسلامية، فهي تشرط وجود أصل عيني (الآلات، المواد الخام، العقارات) أو منفعة حقيقة (خدمات التعليم أو النقل) خلف كل عملية تمويل. هذا الارتباط يضمن أن الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق تقابلها زيادة موازية في الكتلة السلعية، مما يحقق توازناً مستداماً في القوة الشرائية للعملة ويحد من الضغوط التضخمية (المريني، 2020).

2. الحصانة الذاتية ضد الفقاعات المالية: أثبتت الأزمات المالية العالمية، وخاصة أزمة 2008، أن السبب الرئيس للانهيار كان انفصال القطاع المالي عن الواقع. إن التمويل الإسلامي، عبر رفضه بيع الدين واحتياطه تملك المصرف للأصول قبل تمويلها، يمنع نشوء الديون الوهمية والمضاربات المفرطة. هذا المبدأ يمنح المصارف الإسلامية حصانة ذاتية؛ لأن قيمتها السوقية مرتبطة بقيمة أصول حقيقة ملموسة لا تت弟兄 في الأزمات كما تت弟兄 الأوراق المالية في

أسواق البورصة (بوهرين، 2023). وبذلك، يتحول التمويل من عبء مديونية إلى قوة شرائية إنتاجية تعزز استقرار الاقتصاد القومي.

3. **توجيه السيولة نحو القطاعات التنموية:** ن اشتراط الارتباط بالأصل يوجه المصرف الإسلامي قسراً نحو الاقتصاد الحقيقي. فالمصرف لا يقرض المال للمستهلك لينفقه في أمور استهلاكية غير منتجة إلا في حدود ضيق، بل يوجه جل تمويلاته لشراء معدات للمصانع، أو مواد بناء للمقاولين، أو بذور وأسمدة للمزارعين. هذا المنطق يساهم في تحفيز العرض الكلي وزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، وهو جوهر التنمية الاقتصادية المستدامة.

المطلب الثاني: المشاركة في المخاطر وكفاءة تخصيص الموارد الإنتاجية

تنتقل الفلسفة التنموية للتمويل الإسلامي من منطق المديانية (Creditor-Debtor) إلى منطق الشراكة (Partnership). هنا التحول الجذري يعيد صياغة السلوك الاستثماري للمصارف والمستثمرين على حد سواء.

1. **قاعدة الغنم بالغرم والعدالة التوزيعية:** في النظام التقليدي، يضمن المصرف (الدائن) ربحه عبر الفائدة الثابتة بغض النظر عن نجاح المشروع أو فشله، مما يلقي بكمال عبء المخاطرة على عاتق المستثمر (المنتج). أما في التمويل الإسلامي، فإن القاعدة الحاكمة هي الغنم بالغرم؛ أي أن الربح حق للمصرف مقابل تحمله مخاطر الخسارة (لميني، 2020) هذه العدالة في توزيع المخاطر تجعل المصرف شريكاً حقيقياً في العملية الإنتاجية، حيث لا ينمو رأس مال المصرف إلا إذا نما اقتصاد المستثمر، مما يقلل من حالات الإفلاس والتعثر المالي التي ترهق الاقتصاد.

2. **رفع كفاءة التخصيص الاستثماري:** عندما يكون المصرف شريكاً في الربح والخسارة، فإنه يتوقف عن كونه مرابياً ببحث عن الضمانات العينية (الرهون) فقط، ويتحول إلى محلل استثماري يبحث عن الجدوى الاقتصادية الحقيقية للمشروع. هذا المنطق يؤدي إلى توجيه الموارد المالية نحو المشاريع الأكثر كفاءة وإنتاجية ونفعاً، حتى لو كان أصحابها يفتقرن للضمانات الضخمة. وبذلك، يساهم التمويل الإسلامي في تمكين أصحاب الكفاءات والعقول المبتكرة، مما يرفع من معدلات تكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد (بن مشيش، 2020).

3. **الدعم الفني والإداري كقيمة مضافة:** إن مصلحة المصرف الإسلامي في نجاح المشروع (لأنه شريك فيه) تدفعه لتقديم ما هو أكثر من المال؛ فهو يقدم الاستشارات الفنية، والدعم الإداري، والرقابة الاستثمارية لضمان سير المشروع في الاتجاه الصحيح. هذا التلاحم بين الخبرة المالية للمصرف والخبرة الفنية للمستثمر يخلق بيئة أعمال مستدامة تضمن نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تمثل العصب الحيوي للتنمية القومية (بن مشيش، 2020)

المبحث الثالث: آليات التمويل الإسلامي كأدوات للنهوض المجتمعي

تنتقل الصيغة الإسلامية من حيز التنظير الفقهي إلى حيز التأثير الواقعي عبر مجموعة من الأدوات المالية المبتكرة التي صُممت لتكون محركات للتنمية المجتمعية. فإذا كانت المباحث السابقة قد ركزت على الفلسفة والمنطق الاقتصادي

الكلي، فإن هذا البحث يسلط الضوء على الأدوات التشغيلية (الصكوك والتمويل الأصغر) وكيفية مساهمتها في ردم الفجوات التمويلية في قطاعي البنية التحتية والمشروعات الناشئة، بما يحقق التوازن بين الربحية المالية والمصلحة العامة.

المطلب الأول: الصكوك الإسلامية وتمويل البنية التحتية (رؤية استراتيجية)

تمثل الصكوك الإسلامية قفزة نوعية في أسواق المال المعاصرة، فهي ليست مجرد أدوات مديونية كالسندات التقليدية، بل هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات.

1. **الصكوك كبديل استراتيجي لاقتصاد المديونية:** تعاني أغلب الدول النامية من تراكم الديون السيادية الناتجة عن الاقتراض الربوي لتمويل مشاريعها الكبيرة. وهنا تقدم الصكوك حالاً استراتيجياً يسمح للدول بتمويل مشاريع البنية التحتية (طرق، جسور، محطات طاقة، مستشفىات) دون إرهاق الميزانية العامة بالفوائد المركبة. فيبينما يمثل السند ديناً في ذمة المصدر، يمثل الصك ملكية حقيقة في أصل استثماري. هذا التوجه يقلل من مخاطر السيولة ويساهم في تنوع مصادر الموارد الذاتية للدولة، حيث يتم سداد عوائد الصكوك من الإيرادات الفعلية التي يولدها المشروع ذاته (الفتلاوي والساعدي، 2022).

2. **ديمقراطية الاستثمار والعدالة التوزيعية:** تسهم الصكوك بفعالية في تحقيق العدالة التوزيعية عبر آلية تفتتت الملكية الكبيرة. فالمشاريع الضخمة التي كانت حكراً على كبار الرأسماليين أو المؤسسات الدولية، أصبحت عبر الصكوك متاحة لصغار المدخرين من أفراد المجتمع. هذا الدمج المالي يحقق هدفين تنمويين: الأول هو استقطاب المدخرات الوطنية وتوجهها نحو مشاريع إنتاجية، والثاني هو ضمان توزيع ثمار النمو والأرباح على أوسع قاعدة شعبية ممكنة، مما يقلل من الفوارق الطبقية (بن زيدان، 2020).

3. **أثر الصكوك في الاستدامة البيئية (الصكوك الخضراء):** برزت الصكوك الخضراء كأداة ابتكارية تجمع بين معتقدات المستثمرين والتزامهم الأخلاقي تجاه البيئة. وتجه هذه الصكوك لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة. إن فاعلية هذه الأداة تكمن في قدرتها على جذب استثمارات مسؤولة اجتماعياً تسهم في تحقيق نظام بيئي اقتصادي أكثر نظافة، وهو ما يجسد الدور الإنساني التنموي للتمويل الإسلامي الذي يضع حماية الكون في قلب نشاطه (الفتلاوي والساعدي، 2022).

المطلب الثاني: التمويل الأصغر والتمكين الاقتصادي (من الإعاقة إلى الإنتاج)

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) الركيزة الأساسية للنمو في الاقتصاديات المعاصرة، حيث توفر الجزء الأكبر من فرص العمل. غير أن هذه المشروعات تواجه إقصاءً مالياً من قبل البنوك التقليدية نتيجة تشددتها في طلب الضمانات العينية.

1. **معالجة الفجوة التمويلية عبر التمكين لا المديونية:** يقدم التمويل الأصغر الإسلامي حلولاً ابتكارية تعتمد على كفاءة التدفقات النقدية والجدوى الإنتاجية بدلاً من الأصول المرهونة. إن فلسفة التمويل الأصغر في الإسلام تنطلق من مبدأ التمكين الاقتصادي؛ أي تحويل الفقراء والناشطين اقتصادياً من متلقين للمعونات والزكاة إلى ملاك لوسائل إنتاج يسهمون في الناتج المحلي الإجمالي (ملحم، 2024).
2. **فاعلية الصيغ التشاركية في تمويل المشروعات الناشئة:** تتجلى أهمية التمويل الإسلامي في استخدام صيغ متنوعة تتناسب مع احتياجات الفقراء:
 - **المشاركة المتناقصة:** تتيح لصاحب المشروع الصغير الحصول على تمويل لشراء أصل (كشاخصة نقل أو آلة مصنع) بحيث يتشارك المصرف معه في ملكيتها، ثم يبدأ المستثمر بشراء حصة المصرف تدريجياً من الأرباح المحققة حتى يتملك المشروع بالكامل. هذه الصيغة تحول المستأجر إلى مالك، وهو أقصى درجات التمكين (Herş, 2025).
 - **المرابحة للأمر بالشراء:** يقوم المصرف بشراء المعدات أو المواد الخام وتتملكها للمنتج الصغير بهامش ربح متفق عليه ومقسط، مما يضمن وصول التمويل إلى أصل إنتاجي ملموس وليس مجرد سيولة نقدية قد تُصرف في استهلاك آني (ملحم، 2024).
3. **الاستقرار الاجتماعي والحد من البطالة:** إن التمويل الأصغر الإسلامي، بخلاف القروض الصغيرة التقليدية التي قد تغرق الفقراء في فخ الديون نتيجة الفوائد المرتفعة، يركز على استدامة المشروع. فالمصرف الإسلامي حين يربح من نجاح المشروع، يصبح مهتماً بتقديم الدعم الفني والاستشاري لصغار المنتجين. هذا التلاحم يقلل من معدلات الفشل في المشروعات الصغيرة، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل مستدامة واستقرار اجتماعي يحد من ظواهر الفقر والبطالة (ملحم، 2024).

المبحث الرابع: ضمانات الاستدامة (الحكومة والمسؤولية الأخلاقية)

لا تتوقف استدامة التمويل الإسلامي عند حدود ابتكار الصيغ والأدوات، بل تمتد لتشمل الأطر الرقابية والتكمالية التي تضمن بقاء هذه المنظومة داخل مسارها المقصادي. إن ضمانات الاستدامة في الصيرفة الإسلامية ترتكز على محوريين جوهريين: محور داخلي يتمثل في الحكومة الشرعية التي تضبط جودة الأداء وتمتنع الانحراف، ومحور خارجي يتمثل في التكامل مع مؤسسات القطاع الثالث (الزكاة والوقف)، مما يحول المصرف من مؤسسة مالية بحتة إلى مركز إشعاع تنموي واجتماعي.

المطلب الأول: الحكومة الشرعية كضمانة للأداء والاستقرار المالي

تمثل الحكومة الشرعية (Sharia Governance) صمام الأمان الذي يميز المصارف الإسلامية عن غيرها. فهي ليست مجرد إجراء شكلي لضمان الحلال والحرام، بل هي منظومة إدارية متكاملة تساهم في تعزيز الكفاءة الاقتصادية وحماية حقوق أصحاب المصالح.

1. استقلال الرقابة والحد من تضارب المصالح: أكدت الدراسات الحديثة أن المفتاح الجوهرى لنجاح الحكومة يمكن فى الاستقلال التام لهيئات الرقابة والتدقيق الشرعى عن الإدارة التنفيذية للمصرف. فتبعد المدقق الشرعى للجمعية العمومية (أصحاب الملكية) أو ارتباطه فنياً بهيئات عليا فى المصارف المركزية يضمن نزاهة التقارير الرقابية. إن هذا الاستقلال هو الضمانة الحقيقية لتعزيز ثقة المودعين؛ فالمودع في البنك الإسلامي هو شريك مخاطر وليس مجرد صاحب دين، وبالتالي فإن طمانته على سلامة استثمارات المصرف شرعاً وفنياً تعد ركيزة لجذب رؤوس الأموال المستدامة (سالم، 2022).
2. أثر الحكومة في جودة الأداء المالي (ROA) : تشير النتائج القياسية في بيانات مصرافية رصينة إلى وجود ارتباط وثيق بين صرامة الحكومة وبين معدلات العائد على الأصول (ROA) . فالحكومة الشرعية الصارمة تكتشف الانحرافات التشغيلية والمخاطر قبل وقوعها، مما يقلل من تكاليف الامتثال ويحمي المصرف من مخاطر السمعة التي قد تؤدي لسحب الودائع. إن الالتزام بضوابط الهيئات الشرعية يفرض نوعاً من الانضباط الذاتي في إدارة المحفظة الائتمانية، حيث يُمنع التمويل في قطاعات عالية المخاطر أو وهمية، مما يرفع من جودة أصول المصرف ويحقق استقراراً مالياً طويلاً (بوهرين، 2023).
3. الحكومة كآلية لضبط المقاصد التنموية: تتجاوز الحكومة الحديثة دورها التقليدي لتتصبح أداة لضمان التنمية. فالهيئات الشرعية اليوم مدعوة لمراقبة مدى مساعدة تمويلات المصرف في دعم الاقتصاد الحقيقي. وبذلك، تصبح تقارير الحكومة شهادة على مدى التزام المصرف بمسؤوليته تجاه إعمار الأرض، وهو ما يعزز من قيمة المصرف كعلامة تجارية أخلاقية جاذبة للمستثمرين الباحثين عن الاستثمار المسؤول اجتماعياً (سالم، 2022).

المطلب الثاني: التكامل بين الصيرفة والقطاع الثالث (الوقف والزكاة) وتحقيق الأمن الغذائي

تميز الفلسفة التنموية الإسلامية بوجود قطاع ثالث (الاقتصاد التضامني) يكمل دور القطاعين العام والخاص. إن قدرة المصارف الإسلامية على هيكلة العلاقة مع أموال الزكاة والأوقاف تمثل قمة الدور التنموي الإنساني.

1. الإدارة الاحتراافية لأموال الزكاة والمسؤولية المجتمعية: لا تكتفى المصارف الإسلامية بمجرد دفع زكاتها، بل هي تعمل كقنوات لتجميع وتوجيه أموال الزكاة والصدقات نحو القروض الحسنة أو تمويلات تمكين الفقراء. هذا التكامل يحول أموال الزكاة من مبالغ استهلاكية آنية إلى رؤوس أموال إنتاجية لصغار الحرفيين والمزارعين. إن وضع المسؤولية المجتمعية في قلب الأنشطة المصرافية يعيد صياغة صورة المصرف في الوجدان الشعبي كشريك مجتمعي وليس مجرد جابي أرباح، مما يحقق التوازن بين الغايات المادية والقيم الروحية للمجتمع (لمريني، 2020).
2. الوقف النقدي ودعم الاستدامة طويلة الأجل: يمثل الوقف رأس المال دائم لا ينقطع نفعه. وتبين هنا أهمية ابتكار صناديق الوقف النقدي التي تديرها المصارف الإسلامية باحترافية استثمارية. إن توجيه عوائد هذه الأوقاف نحو البحث العلمي، والتعليم، والرعاية الصحية يساهم في بناء رأس المال البشري، وهو المحرك الأساسي لأي تنمية

مستدامة. وبذلك، يصبح المصرف الإسلامي جسراً يربط بين مدخلات الواقفين وبين الاحتياجات التنموية المزمنة للمجتمعات (لمريني، 2020)

3. **الأمن الغذائي وصكوك الاستزراع (تطبيقات معاصرة):** في ظل الأزمات العالمية الراهنة، أصبح تحقيق الأمن الغذائي ضرورة استراتيجية. وهنا يبرز الدور التنموي الشامل عبر تفعيل صكوك الاستزراع والمشاركة الزراعية. إن دعم الاستثمار الزراعي وتوفير التمويل للفلاحين الصغار لاستصلاح الأراضي وشراء التقنيات الحديثة يمثل تجسيداً حياً لرسالة العمارة. وتوصي الدراسة بضرورة دمج هذه الأدوات ضمن السياسات القومية، حيث يساهم التمويل الزراعي الإسلامي في تقليل الفجوة الغذائية وتحقيق سيادة الدول على مواردها، وهو أسمى غايات التنمية المستدامة (الفتلاوي والساعدي، 2022).

خاتمة البحث: النتائج والتوصيات

بعد الرحلة التحليلية والتأصيلية في أروقة الفكر الاقتصادي الإسلامي، وفي ضوء فحص الأدوات التمويلية وأثرها التنموي، خلصت الدراسة إلى حزمة من النتائج الجوهرية التي تؤكد تفوق المنظومة المالية الإسلامية في تحقيق الاستدامة، كما وضعت جملة من التوصيات العملية لصنان القرار.

أولاًً: النتائج الجوهرية للبحث

1. **الارتباط البنوي بالنمو الحقيقي:** أثبتت الدراسة وجود علاقة ارتباطية طردية قوية جداً بين مؤشرات الصيرفة الإسلامية والنمو الاقتصادي الحقيقي. ويوضح ذلك من خلال قدرة المصارف الإسلامية على استقطاب المدخلات وتوجيهها نحو تكوين رأس المال الثابت (آلات، مصانع، مشاريع بنية تحتية)، مما ينعكس بشكل مباشر على زيادة الناتج المحلي الإجمالي ورفع نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، بعيداً عن أرقام النمو الوهمية الناتجة عن تدوير الديون (بن مشيش، 2020).

2. **كفاءة الأدوات في الضبط والعدالة:** توصل البحث إلى أن الحكومة الشرعية المستقلة، بالتوازي مع استخدام أدوات الصكوك والتمويل الأصغر، تمثل المنظومة الأقدر على الحد من التضخم وتحقيق العدالة التوزيعية. فالصكوك تفتت الملكية وتوزع ثمار النمو، والتمويل الأصغر يمكّن الفئات الهشة اقتصادياً، بينما تضمن الحكومة عدم انحراف هذه الأدوات عن مقاصدها التنموية الكلية (بوهرين، 2023).

3. **الحصانة ضد الأزمات المالية:** أكدت الدراسة أن التمويل الإسلامي يمتلك حصانة ذاتية وهيكيلية ضد الأزمات المالية العالمية. هذه الحصانة نابعة من الارتباط العضوي بالأصول الإنتاجية وتحريم المتابحة بالدين أو المشتقات المالية الوهمية. وبذلك، فإن المصرفية الإسلامية تعمل كصمام أمان للاقتصاد القومي عبر تقليل الفجوة بين القطاعين النقدي وال حقيقي (لمريني، 2020).

4. التكامل التنموي الشامل: أظهرت النتائج أن قوة التمويل الإسلامي تكمن في قدرته على دمج القطاع الاستثماري الريحي مع القطاع الاجتماعي (الزكاة والوقف). هذا التكامل يحقق الأمن المجتمعي عبر توفير الخدمات العامة والتمكين الاقتصادي للفقراء، مما يرسخ استدامة شاملة لا تقف عند حدود الاقتصاد، بل تمتد لتشمل البعدين الإنساني والبيئي (الفتلاوي والساعدي، 2022).

ثانياً: التوصيات الاستراتيجية

بناءً على النتائج السابقة، توصي الدراسة بالآتي:

1. الصيرفة الإسلامية كشريك استرategic: ضرورة دمج الصيرفة الإسلامية كشريك استرategic وأصيل في الخطط التنموية الوطنية للدول (مثل الرؤى القومية 2030 وغيرها). ويجب ألا يُنظر إليها كقطاع موازي فحسب، بل كقاطرة أساسية لتمويل المشاريع القومية الكبرى واستدامة النمو عبر أدوات المشاركة والصكوك.

2. تعزيز استقلالية الحكومة والرقابة: توصي الدراسة بالانتقال الفوري نحو الرقابة المستقلة التامة عبر فك ارتباط هيئات الرقابة الشرعية بالإدارات التنفيذية للمصارف، وربطها فنياً وإدارياً بالمصارف المركزية. إن هذا الإجراء كفيل بتعزيز الشفافية، وتقليل المخاطر التشغيلية، وزيادة ثقة المستثمرين الدوليين والمحليين في نزاهة العمليات المالية الإسلامية (سالم، 2022).

3. توجيه الائتمان نحو القطاعات الحيوية: التوسع في إصدار الصكوك التنموية الموجهة خصيصاً لقطاعات الزراعة (لتحقيق الأمن الغذائي)، والصناعة (لتحقيق القيمة المضافة)، والبحث العلمي (لبناء اقتصاد المعرفة). إن توجيه التمويل لهذه المجالات هو الكفيل بتحقيق الكفاية المجتمعية وتقليل التبعية الاقتصادية للخارج.

4. بناء الكوادر التنموية المجينة: توصي الدراسة الجامعات والمراكم البحثية بتبني برامج تعليمية تدمج بين العلوم الفقهية المقاصدية وبين التحليل الاقتصادي التنموي الحديث. إن تخريج جيل من المصرفين القادرين على فهم أبعاد الاستدامة والمسؤولية المجتمعية هو الضمانة الحقيقة لتحويل المصارف الإسلامية إلى مؤسسات عمارة للأرض.

قائمة المراجع

بسيوني، عبد الحميد (1988). *نظريّة التنمية الاقتصادية في الإسلام: دراسة مقارنة*. دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

بن زيدان، فاطمة الزهراء (2020). *الصكوك الخضراء صناعة مالية مستدامة: نظرة عالمية*. مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، (14)، 87-104. الجزائر.

بن مشيش، حليمة (2020). دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، 7(1)، 177-192. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

بوهرين، فتيحة (2023). دراسة تحليلية قياسية لأثر الحكومة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الكويتية باستخدام مؤشر ROA. *Journal of Business and Environmental Sciences*, 2(2), 449-465.

سالم، محمد ميلاد (2022). العلاقات التعاقدية لممارات الرقابة الشرعية وإدارات التدقير الشرعي ودورها في تعزيز بيئة الحكومة الشرعية. *مجلة الدراسات الاقتصادية*, 5(4), 173-196. جامعة بنغازي، ليبيا.

الشبول، محمد علي إبراهيم (2014). *الأمن البيئي: تكييفه الشرعي وتطبيقاته المعاصرة*. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن.

الفتلاوي، حيدر علي، والسعادي، وسن خبطة (2022). دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة: مراجعة وتقويم. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*, 3(6), 413-430.

لمريني، نجلاء (2020). المصارف الإسلامية أداة لتفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. *مجلة نوميروس الأكademie*, 1(1), 96-110. الجزائر.

ملحم، ميساء منير (2024). التمويل الأصغر الإسلامي كآلية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن. *Dirasat: Shari'a and Law Sciences*, 51(1), 67-80. الجامعة الأردنية.

Herş, Ahmet (2025). Islamic Microfinance: Challenges and Obstacles. *Journal of Islamic Economics and Finance*, 11(1), 34-65.